الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٥٠
الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٣ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/54/259)

مشروع القرار (A/54/L.11)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريكاردو ألاركون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في كوبا، ليعرض مشروع القرار A/54/L.11.

السيد ألاركون دي كيسادا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): اعتمدت الجمعية العامة في سبع سنوات متعاقبة، بأغلبية ضخمة، سبعة قرارات مماثلة للمشروع الذي يشرفني عرضه الآن، وكلها تثبت بوضوح الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. وكلها قوبلت بالتجاهل. فبدلا من أن تمتثل واشنطن لتلك القرارات، سنَّت قانونين والعديد من التعديلات والأحكام التنفيذية والتشريعية التي توسِّع وتكثِّف سياسة ما برح المجتمع الدولي يرفضها.

وفي ١٣ نيسان/أبريل من هذه السنة، حُرمت شركة كوبية - أوروبية بصورة متعسفة من حقوقها بحكم من محكمة بالولايات المتحدة اضطرت إلى اتخاذ ذلك الإجراء بموجب تعديل ألحق خلسة بقانون تخصيص الميزانية لعام ١٩٩٩. وهكذا أصبحت الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع آخر ضحايا سياسة تتسم بالوقاحة بقدر اتسامها بعدم المسؤولية.

بل إن واشنطن لم تحترم حتى الالتزامات التي قطعتها على نفسها. فقد وعدت بإدخال تعديل جزئي على بعض الجوانب الثانوية في قوانينها الأشد عدوانية - وعلى الأقل القوانين المتعلقة بحرمان مديري الأعمال الأجانب الذين يستثمرون في كوبا من تأشيرات السفر - ولكنها لم تفعل شيئا البتة في هذا الصدد، بل على العكس من ذلك، فقد نشرت قبل وقت غير بعيد من هذه الجلسة، تهديدات موجهة إلى عدة شركات من أوروبا وبلدان أخرى. وهذه الأفعال تتناقض بصورة مباشرة وصريحة مع الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي الذي روج

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لـــه علـــى نطاق واسع، وتشكل أيضا تصعيدا في تطبيق ما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون، لأن واشنطن تتصرف في هذه الحالة بالنيابة عن أشخاص لم يكونوا مواطنين أمريكيين عندما أممت ممتلكاتهم.

ولقد جرى تجاهل القرارات وانتهكت التفاهمات. وفي الوقت نفسه يشن ذلك البلد حملة غير شريفة تستهدف خلق البلبلة وإدامة مسلكها غير المقبول الذي يتعارض مع الالتزامات القانونية والأخلاقية التي يتعيَّن على جميع الدول أن تحترمها. وقد تضاعفت في هذه السنة الضغوط والمناورات التي يقصد بها إحباط إجراءات الجمعية العامة.

وقد وجهت رسائل من واشنطن واتخذت خطوات أخرى لحث الدول الأعضاء على التصويت ضد مشروع القرار الذي تعرضه كوبا. وانني لا أفشي أية أسرار، وأنا على ثقة بأن الجمعية تعلم بنص تلك الرسائل التي وقعها مسؤولون كبار في وزارة الخارجية الأمريكية. ومعي هنا ثلاث من هذه الرسائل. وهي مثال على الغطرسة وعدم الاحترام لكرامة الدول الأعضاء ولذكاء ممثليها. إن أكبر بلد مدين للمنظمة - البلد المسؤول أساسا عن أزمة المنظمة المالية لأنه لم يدفع اشتراكه المقرر الهزيل في وقت يجني فيه أضخم المكاسب من الإيرادات التي يحصلها من الأمم المتحدة وجميع أعضائها بحكم تمتعه بمركز البلد المضيف - لا يتجاهل فحسب قرارات الجمعية المتكررة، بل ويهينها أيضا بوقاحته وأكاذيبه.

فكيف يمكنه القول في هذا الوقت بأنه ليس ثمة حصار، وأن "الحظر مسألة ثنائية" وأن "لوائحه لا تنطبق إلا على من يخضع لولاية الولايات المتحدة من أشخاص أو كيانات"؟ من الذين يظن أنه يستغفلهم؟ إذا كان هذا صحيحا فلماذا اضطرت بلدان أخرى شريكة للولايات المتحدة في أعمال تجارية إلى اعتماد لوائح خاصة لحماية نفسها من نوايا الولايات المتحدة التي تتجاوز نطاق ولايتها الوطنية؟ ولماذا لزم اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية؟ ولماذا تصوت الجمعية بالأغلبية كل سنة؟ أم لعلهم يحاولون أن يقولوا لنا إن جميع الأشخاص والكيانات على هذا الكوكب خاضعون لولاية واشنطن القانونية؟

وهذه الرسالة ليست مجرد إهانة للمجتمع الدولي، بل هي أيضا استخفاف بالشعب الأمريكي وبمسؤولية المنتخبين. وهي تفعل ذلك عندما تقول دون أدنى خجل إن حكومة الولايات المتحدة "تسهل كثيرا تصدير أدوية الولايات المتحدة ولوازمها الطبية إلى كوبا، وتسمح بمبيعات الأغذية".

والرابطة الأمريكية للصحة العالمية بعد أن بحثت هذه المسألة بحثا شاملا، فندت هذا الزيف الوقح المطلق بقولها إن "قيود الحظر تعني حصارا متعمدا يحول دول حصول الشعب الكوبي على الأغذية والأدوية".

وإذا كانت هناك ذرة من الحقيقة في أكاذيب وزارة الخارجية الأمريكية، فلماذا يحتج المزارعون الأمريكيون ويطالبون على وجه التحديد بالسماح لهم ببيع منتجاتهم لكوبا؟ ولماذا يسعى ٧٠ من أعضاء مجلس الشيوخ جاهدين بلا طائل إلى إنهاء هذا الحظر؟ أم أن مجلس شيوخ الولايات المتحدة نفسه لا يستحق هو الآخر احترام بيروقراطيي واشنطن؟

وهم يزعمون في الرسالة التي عمموها أن القصد من الحصار هو "استعادة الحرية والديمقراطية في كوبا". ويحاولون تلطيخ سمعة بلدنا باتهامه بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وهذا يأتي من حكومة تحرم بحربها الاقتصادية، جميع الكوبيين - بمن فيهم الأطفال والمرضى والمسنون والنساء - من الغذاء الضروري والدواء اللازم لإنقاذ الأرواح أو تخفيف الآلام؛ حكومة دعمت ديكتاتورية باتيستا حتى اللحظة الأخيرة، ودربت وسلحت ونصحت الأتباع وخبراء التعذيب الذين قتلوا ٢٠ ٠٠٠ كوبي؛ حكومة تهاجم الشعب الكوبي لأنها لم تغفر له أبدا أنه هزم الطغيان وبلغ مرحلة التحرر التام بنضاله الباسل.

كما تحذف الوثيقة الأمريكية بعض التفاصيل الهامة. فهي لا تذكر أن واشنطن تتدخل دون خجل في شؤون كوبا الداخلية، وتنظم وتشجع وتمول أعمال التخريب الهادفة إلى تقويض المجتمع الكوبي والإطاحة بحكومته وهي تعلن كل هذا صراحة.

وعلى سبيل المثال، يتضمن بيان صحفي صادر عن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تفاصيل عن الأمـــوال التـــي أنفِـقـــت علـــى تلك الأنشطة في الأشهر الثمانيـة الأولـى مـن عـام ١٩٩٩، والتـي بلـغ مجموعها ٦ ١١١ ٠٠٠ دولار. ويمثل هذا المبلغ، الذي ورد في الميزانية بموجب المادة ١٠٩ من قانون هِلمس - بورتون، نسبة مئوية ضئيلة فقط من الموارد التي استُخدمت ضد كوبا بشكل علني. ولقد خُصص هذا العام مبلغ آخـــر قيمتـه

٢٢ مليون دولار للإذاعات غير المشروعة بالراديو والتلفزيون. هذه أموال في الميزانية الاتحادية تقدمها وكالات الحكومة مباشرة وبصورة علنية، يتعين علينا أن نضيف إليها الأموال التي تقدَّم بصورة غير مباشرة عن طريق وكالات يبدو أنها خاصة.

ولا يسعنا إلا أن نتصور المبالغ، الكبيرة دون شك، التي توجَّه سرا عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية، والتي وردت الإشارة إليها في المادة ١١٥ من ذلك القانون ذاته، أو الأموال المخصصة، بموجب المادة ١٠٨، للقيام سرا بجمع المعلومات عن الاقتصاد الكوبي وعن أنشطة الشركات الأجنبية هناك. وتُستخدم تلك المواد كأساس من أجل التدابير العقابية التي تتخذها واشنطن ضد المديرين التنفيذيين لتلك الشركات وضد أقاربهم، والتي تقدم الحكومة تقارير منتظمة بشأنهم إلى الكونغرس - سرا - بطبيعة الحال. ليست الحرية والديمقراطية ملكية قاصرة على الولايات المتحدة فقط، وليس ثمة سبب لحكومتها لكي تدعي أن الحرية والديمقراطية من ممتلكاتها الخاصة. ولم يخولها أحد بأن تقرر ما ينبغي أن يكون عليه التنظيم السياسي والاجتماعي للبلدان الأخرى، كما أن كوبا ليست، ولن تكون على الإطلاق، مستعمرة لها. لقد بدأت الحرب الاقتصادية ضد كوبا بالتحديد في اللحظة التي أطاح فيها الكوبيون بنظام باتيستا الدكتاتوري، الذي كان حليفا مخلصا للولايات المتحدة وأداة ذليلة لها. والمقصد الحقيقي لهذه السياسة هو اغتصاب حريتنا وديمقراطيتنا اللتين كافحنا لفترة طويلة وبصعوبة لاكتسابهما. والأهداف الحقيقية للحصار هي تجريد الكوبيين من بلدهم، والاستيلاء على أراضيهم، ومساكنهم، ومدارسهم ومستشفياتهم، وإخضاعهم مرة أخرى لسيطرة الولايات المتحدة. تلك هي المقاصد الحقيقية للحصار، حسبما عبَّر عنها بوضوح تام قانون هِلمس - بورتون المشين.

وحتما سوف ترتّب هذه السياسة آثارا سلبية على حقوق السيادة لبلدان أخرى، لأن الحصار هاجم منذ أول يوم له وطوال استمراره لمدة أربعة عقود، وبصورة مستمرة ومنتظمة صميم أسس الحضارة وأكثر مبادئها قدسية وهو الحق في الحياة لأمة بكاملها.

ومنذ عام ١٩٥٩، كان هدف الولايات المتحدة، ولا يزال، هو تحطيم الشعب الكوبي. هذه إبادة جماعية، بوضوح وببساطة. ولقد استمر الحصار عن عمد طوال أربعة عقود ضد جمهورية كوبا وشعبها برمته، وجلب المرض والموت والألم والمعاناة لملايين الكوبيين، الذين أصبحوا ضحايا سياسة لا تزال نافذة. ويجب معاقبة الأطراف المذنبين بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي اعتُمدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ومهما بذلوا من جهود كثيرة لمحاولة إخفاء الأدلة، هناك أكثر من دليل قاطع كاف، كما أن الوثائق الرسمية التي نُزع عنها طابع السرية مؤخرا تقدم دليلا إضافيا.

في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، حتى قبل أن تتشكل الحكومة الثورية، كانت أول ضربة وجِّهت للاقتصاد الوطني، حينما هرب الأشخاص الذين نهبوا الخزينة العامة إلى الولايات المتحدة تحت حماية ذلك البلد. لقد أخذوا معهم ٤٢٤ مليون دولار - المبلغ الاحتياطي الوحيد في البلد. وهذا المبلغ لم تسترجعه كوبا أبدا.

ولم يستولوا على تلك الأصول الكوبية فحسب، بل قررت حكومة واشنطن في ١٢ شباط/فبراير من ذلك العام نفسه أن تتوقف عن منح أية قروض لكوبا، وتوقفت عن منحها حتى القرض الضئيل جدا الذي كان مطلوبا لدعم العملة الكوبية، التي أصبحت ضحية لهذه السرقة الوحشية.

لقد بدأت الحرب الاقتصادية ضد كوبا قبل اتخاذ أول تدبير ثوري، ومنذ فترة طويلة قبل إعلان الثورة الكوبية بأنها ثورة اشتراكية. ومنذ البداية، كانت الحرب، على غرار ما استمرت عليه حتى اليوم، موجَّهة ضد الأمة الكوبية، وضد استقلالها وضد الشعب الكوبي برمته.

وفي مذكرة صادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٥٩، ذكِر بوضوح جوهر السياسة التي يجري تنفيذها حاليا ضد كوبا. لقد نظرت في حرمان كوبا من حصتها من سوق السكر بالولايات المتحدة، لكي:

> "تعاني صناعة السكر على الفور من هبوط مفاجئ وفوري، يسبب المزيد من البطالة المنتشرة على نطاق واسع. ومن ثم سوف يتضور جوعا العدد الكبير من الأفراد الذين سوف يجبَرون على ترك العمل."

وفي الاجتماع ذاته، عرَّف هِرتر وزير خارجية الولايات المتحدة تلك الخطوات الأولية بصفتها "تدابير

حرب اقتصادية". وثمة وثيقة أخرى، حُررت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠ واعتُمدت في اليوم نفسه، تنص على توسيع نطاق العدوان إلى أبعد من ذلك وكانت أكثر تحديدا:

"ينبغي اتباع كل السُّبل الممكنة على الفور لإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا ... لكي يتحقق الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة."

وبدأ تنفيذ استراتيجية للإبادة الجماعية دامت أربعة عقود حتى الآن. وعانت عواقبها ثلاثة أجيال من الكوبيين. فقد ولد ثلثا سكان كوبا الحاليين بعد تنفيذ هذه الاستراتيجية وعاشوا أعمارهم كلها في ظلها. وكان على الشعب الكوبي أن يعاني ويبقى على قيد الحياة ويواصل التنمية في ظروف جائرة ولا مبرر لها على الإطلاق فرضتها عليه بطريقة محسوبة وبالغة الوحشية أقوى دولة على ظهر الأرض، هادفة بذلك إلى تدمير الأمة الكوبية والقضاء على شعبها.

ونفذت الحصار تسع حكومات للولايات المتحدة. ونفذته عن طريق القوانين واللوائح والقوانين الفرعية، انتهاكا للقانون والأخلاق معا؛ وحاولت إجبار أمم أخرى على الامتثال لها وبذا اعتدت على سيادتها ودمرت المعايير الدولية؛ وهددت وقمعت مواطني الولايات المتحدة وبلدان أخرى؛ وضغطت وقدمت الرشاوي للناس في كل مكان سعيا إلى خداع العالم أجمع ومناورته.

وكان هذا الحصار دائما خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة بطبيعته، لأنه يرمي إلى سرقة استقلال كوبا، والاعتداء على سيادة بلدان أخرى، ومعاقبة سكان كوبا برمتهم بقسوة متعمدة. وهكذا كانت طريقتها دائما، من أول يوم قبل ٤٠ عاما. ولتأكيد هذا الواقع لا نحتاج إلا إلى دراسة الأحكام الواردة في لوائح مراقبة الأصول الكوبية، التي بدأ تنفيذها في ٨ تموز/يوليه ١٩٦٣. فهي تتضمن العديد من التدابير غير القانونية التي تتدخل في الأنشطة الاقتصادية والتجارية المشروعة لشركات أجنبية تقع مقارها خارج ولاية الولايات المتحدة؛ كما تتضمن حظرا كاملا لا على جمهورية كوبا فحسب بل وعلى جميع المواطنين الكوبيين بلا استثناء، ممن يقيمون في الأراضي الكوبية، حيث يمنعون من الدخول في أي معاملات تجارية، مع مصادرة كل ممتلكاتهم وودائعهم ومدخراتهم وموروثاتهم ومعاشاتهم في الولايات المتحدة.

واستخدمت سلطات الولايات المتحدة وسائل لا حصر لها في تنفيذ الجريمة الشنعاء التي ترتكبها ضد شعبي دون خوف من عقاب. ولم تشعر بوخز الضمير وهي تكذب أمام هذه الجمعية نفسها، كما ستفعل ذلك بالتأكيد مرة أخرى هذا اليوم.

ولقد ثبت مؤخرا بما لا يدع مجالا للشك أن سياسة الإبادة الجماعية هذه لم يطرأ عليها أي تعديل، وأن القائمين على تنفيذها مستعدون لأن يعملوا أي شيء لإطالة أمدها إلى ما لا نهاية. ففي آب/أغسطس الماضي أيد مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة بنسبة ٧٠ صوتا إلى ٢٨ صوتا إدراج تعديل في قانون المخصصات الزراعية، بهدف تنقيح سياسة الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن من جانب واحد على البلدان الأخرى، بإلغاء الحظر بالنسبة للأغذية والأدوية. وبينما كان مجلس الشيوخ الأمريكي يروج لهذه المبادرة، أصبحت كوبا البلد الوحيد في العالم الذي تحظر عليه الولايات المتحدة من جانب واحد مبيعات الأغذية والأدوية. ففي ٢٧ تموز/يوليه رفعت الولايات المتحدة حظرها عن إيران وليبيا والسودان، وفي ١٧ أيلول/سبتمبر رفعت الحظر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ورغم التأييد الواسع للتعديل في مجلس الشيوخ فهو لم يدرج في نص مشروع القانون الذي اعتمد أخيرا. ولإبطال الاقتراح حالت دون التصويت عليه لجنة مؤتمر المجلسَين التي رفضته قسرا، انتهاكا للممارسات والإجراءات التشريعية المعتادة في ذلك البلد. واحتج عدد كبير من مشرعي القوانين في الولايات المتحدة وشجبوا الوضع غير العادي الذي أجبرهم على اعتماد نص لا يمثل مصالح الأغلبية. فما الذي دعا إلى هذا الإجراء غير المسبوق؟ لقد وقّع السيناتور آشكروفت والسيناتور براونباك والنائب نذركت مقدمو التعديل، على بيان نشر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في صحيفة "واشنطن تايمز"، شرحوا فيه سبب إحباط التصويت على التعديل. وقالوا إن السبب - السبب الوحيد - هو الاعتقاد بأن "الحظر الانفرادي على الأغذية والأدوية ضد كوبا يجب أن يبقى بأي ثمن".

ومنذ أيام قليلة، وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر وليام كلينتون نفسه بأن قرار منع هذه المنتجات عن كوبا كان السبب الوحيد لما حدث في الكونغرس. والغريب أن رئيس الولايات المتحدة أصر في اليوم نفسه لدى حديثه أمام جمهور آخر، على الإبقاء على الحصار، وحاول

تبريره رغم أنه اضطر إلى الاعتراف بأن الجميع تقريبا رفضوه.

والمجموعة المتحكمة في قيادة كونغرس الولايات المتحدة بلغ بها الأمر أن تخرج على الإجراءات الديمقراطية بتصميمها على مواصلة حرمان الشعب الكوبي من الأغذية والأدوية؛ فأصبح الآن الشعب الوحيد على ظهر الأرض الذي تطبق واشنطن ضده من جانب واحد تلك السياسة الإجرامية - وهي ممارسة كانت محظورة قبل نصف قرن، حتى في وقت الحرب، بموجب اتفاقيات جنيف؛ علاوة على أن واشنطن، وكما لو كان هذا لا يكفيها، تجبر الآخرين على التواطؤ في الجريمة بحظرها التجارة على فروعها في الخارج - التي يصل مجموع مبيعاتها من الأغذية والأدوية إلى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار.

ولضمان الحظر الكامل على صادرات الأغذية والأدوية إلى كوبا صموا آذانهم عن مطالبات المزارعين والقطاعات الأخرى في مجتمع الولايات المتحدة، وأغفلوا آراء معظم مشرعي القوانين لديهم. ولحرمان الشعب الكوبي من الحصول على الأغذية والأدوية من الولايات المتحدة، لجأ مرتكبو هذه الإبادة الجماعية حتى إلى هذه "الإهانة" - إذا استعرنا اللفظ الذي استخدمه أعضاء الكونغرس الذين أشرت إليهم آنفا - في إجراءاتهم التشريعية التي وضعوها بأنفسهم.

وما حدث في حالة تعديل اشكروفت يدلل على أن الحصار يمنع منعا باتا صادرات الأغذية والأدوية إلى كوبا. ولو كانت الرعاية الرسمية للولايات المتحدة تحمل أية ذرة من الحقيقة، لما كانت هناك حاجة لإجراء هذا التعديل، ولما كانت هناك حاجة للأصوات المؤيدة التي أدلى بها ٧٠ عضوا في مجلس الشيوخ، أو للتخطيط الأخرق بإسقاط التعديل من النص النهائي للقانون. وأن مؤيدي الحصار، من خلال عدم الموافقة عليه قد تحدوا رأي الكونغرس في الوقت الذي كشفوا فيه عن تصميمهم على الإبقاء على الجوانب الأكثر قسوة وإدانة لسياسة إبادة جماعية واضحة.

ولئن كنت اعترف بالنوايا النبيلة التي ينطلق منها أولئك الذين يسعون جاهدين إلى إجراء هذا الإصلاح في السياسة العامة الحالية للولايات المتحدة، أود أن أقول بأنه حتى لو تم اعتماد هذا القانون، فإنه ما كان سيحقق سوى فرق بسيط؛ وما كان سيقلل من حدة قسوة وعدم إنسانية الحصار. فكيف يمكن لنا أن نحصل على الغذاء والدواء من سوق الولايات المتحدة في الوقت الذي يستمر فيه الحصار، ويحرمنا من الموارد التي نحتاجها للتنمية ويمنع التجارة بصورة طبيعية مع الولايات المتحدة، وهي البلد الذي يحاول أيضا أن يخرب علاقاتنا التجارية مع بقية العالم.

لقد ولّد الحصار عقبات لا تحصى في وجه التنمية الاقتصادية لكوبا؛ وجعل من المستحيل على كوبا أن تحصل على المنتجات والمعدات والسلع والخدمات والتكنولوجيا؛ لقد حرمها من مصادر التمويل والائتمانات؛ وألحق ضررا بالغا بتجارتها الخارجية من خلال خفض أسعار مبيعاتنا وزيادة تكلفة الواردات وعمليات النقل؛ وأضر بجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وترتب على ذلك آثار وخيمة بالنسبة للظروف المعيشية لشعبنا.

لقد سعى البيروقراطيون والدبلوماسيون الأمريكيون دون كلل إلى تكريس جُل طاقتهم من أجل تعقب كل ذرة من النكل الكوبي أو السكر الكوبي تكون قد دخلت في صنع إحدى المنتجات الأجنبية وذلك لمنعها من التسرب إلى سوق الولايات المتحدة، ومنع بيع أية سلعة أجنبية إلى كوبا تكون قد احتوت على ذرة ذات أصل في الولايات المتحدة. هذا هو الحصار بكليته الذي ينبغي أن يرفع فورا وبصورة كاملة ودون أية شروط.

وحكومة بلدي التي يشرفني أن أمثلها على استعداد للاضطلاع بكل إجراء قانوني لمكافحة الحصار والدفاع عن حقوق شعبها. وفي هذا الصدد، فإنني أعلن بصورة رسمية أمام الجمعية العامة أننا سنتقدم بدعوى قضائية ضد حكومة الولايات المتحدة للحصول على تعويض يصل إلى ما يزيد عن ١٠٠ بليون دولار عن الأضرار الجسيمة التي سببها الحصار لشعب كوبا، والذي استمر حتى الآن لأكثر من ٤٠ سنة، منذ أن بدأ فعلا في ١٩٥٩ مع التدابير الاقتصادية الأولى التي اتخذت ضد بلدنا.

وأن كوبا لم ترضخ أبدا ولن ترضخ أبدا. وبالرغم من تضييق الحصار وأعمال العدوان، فقد نجحت في وقف تدهور اقتصادها وبدأت عملية انتعاش مستمرة ولا رجعة فيها.

فقدرة شعبها البطل والنبيل على المقاومة وتضحياته الذاتية إنما تستند إلى وحدة وشعور وطني لا قِبل لأي شيء ولأي كان أن يدمرها. لقد سار شعبنا

على درب طويل وخطر في كفاحه الطويل من أجل تحقيق الاستقلال والعدالة. وهو يعرف أن الطريق أمامه ليس طريقا سهلا، إلا أنه يواصل المسيرة، وكله ثقة، لأنه يؤمن بقيمة المبادئ، ولأنه يعرف أن قضيته عادلة وأنها تتجاوز حدود إقليمه الصغير.

وهو يؤمن أيضا بالتضامن الدولي، والمساواة والأخوة بين الشعوب وبالقوة السياسية والأخلاقية للجمعية العامة، ويثق بصوتها.

السيد تيو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن المكسيك المخلصة لتاريخها ولشخصيتها الوطنية، بلد يلتزم بالسلام والعدالة والمساواة. والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي توجه علاقاتنا مع الدول الأخرى. وهذا متجسد في الدستور السياسي لجمهورية المكسيك.

ولهذا فإن المكسيك لم تصدر أو تنفذ أحكاما قانونية تتجاوز ولايتها القضائية خارج الحدود الإقليمية. وتؤكد حكومة بلدي من جديد على أن التدابير من قبيل قانون هيلمز - بيرتون غير مقبولة طبقا للقانون الدولي وتتعارض مع المقاصد والمبادئ التي التزمنا بها جميعا من خلال التصديق على ميثاق الأمم المتحدة.

وفي كل سنة من السنوات السبع الماضية، دعت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق القوانين ذات الآثار التي تتجاوز الحدود القضائية خارج الإقليم. وستضطلع بذلك اليوم للمرة الثامنة. وهذا النداء الذي يجسد ما يمليه العقل والقانون والأخلاق، لا ينبغي الاستمرار في تجاهله. وهذا ما يتطلبه الانسجام الذي يجب أن يسود العلاقات بين جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. واليوم، وكما لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية، فإن تحديات العولمة توضح بأننا لن نتمكن من إحراز التقدم وصولا إلى مستويات أعلى من السلام والتنمية إلا من خلال تعاون دولي حقيقي أساسه الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول والالتزامات التي قطعت بموجب القانون الدولي.

فالحصار المفروض على كوبا يجب أن ينتهي. ولقد رفض بلدي دوما فرض تدابير قسرية من جانب واحد في العلاقات الدولية. ويجب علينا أن نتخلص دونما إبطاء من هذا الأثر الذي يعود إلى زمن ولى، إذ ليس له اي مبرر في الألفية الجديدة التي يجب علينا أن نبنيها معا. ولن نتمكن من تحقيق آمال الآباء المؤسسين للمنظمة وإقامة عالم إنساني كامل يكون تجسيدا ملموسا لتطلعاتنا المشتركة لإحلال السلام والعدالة والمساواة إلا إذا توحدنا، واحترمنا ما بيننا من فوارق، واغتنينا بالتنوع، واتبعنا طريق الحوار فحسب.

وستواصل المكسيك الاحتفاظ بمستوى عال من التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري مع كوبا، وهي دولة شقيقة تربطنا بها أواصر التاريخ والجغرافيا والثقافة.

وتمشيا مع مبادئنا الراسخة، فإن وفد المكسيك سيصوت مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.11.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لتقرير الأمين العام الذي يرد في الوثيقة A/54/259، والمؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". إن التقرير، الذي يتضمن الردود الواردة من الحكومات ومن هيئات ووكالات الأمم المتحدة، يظهر بوضوح أن المجتمع الدولي يعارض تطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية الذي ينتهك المبادئ المعترف بها دوليا للقانون الدولي.

وخلال السنوات المتعددة الماضية، اتخذت الجمعية العامة بالفعل بأغلبية متزايدة، في إطار هذا البند، سبعة قرارات تدعو إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وخلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، اتخذ القرار ٥٣/٤ بأغلبية ساحقة بلغت ١٥٧ صوتا مؤيدا، مما يظهر بوضوح رفض المجتمع الدولي تطبيق تدابير متخذة من طرف واحد وقسرية على نطاق يتعدى الحدود الإقليمية.

ورغم اتخاذ ذلك القرار بعدد قياسي من الأصوات المؤيدة، واصلت الولايات المتحدة تشديد تدابير الحصار برصد تطبيقها على نحو أكثر صرامة وشمولا واستحداث تدابير جديدة لتكثيف إنفاذها ضد رغبة المجتمع الدولي. وبعد اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٣/٤ بوقت قصير، أجاز كونغرس الولايات المتحدة قانون التملكات المتعددة للسنة المالية ١٩٩٩، الذي يزيد تعزيز قانون هيلمز - بيرتون. وقد ألحق الحصار الاقتصادي ضررا بالغا بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في كوبا.

وقدرت الأضرار الاقتصادية حتى عام ١٩٩٨ بمبلغ ٦٧ مليار دولار، والأضرار المقدرة للحظر على الاقتصاد الكوبي في السنوات الأخيرة تجاوزت ١٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي السنوي للبلد.

إن فرض حظر على مواد أساسية مثل الأدوية والأغذية قد أضر بالحالة الصحية والغذائية في كوبا. ومن المؤسف أشد الأسف أن نعلم أن الولايات المتحدة مضت إلى حد حرمان كوبا من فرصة شراء الأدوية والمعدات أو الإمدادات الطبية من بلدان أخرى بتطبيق قانوني توريسيلي وهيلمز - بيرتون وغيرهما من القوانين المنظمة للحظر. ويعارض وفدي بشدة هذه التدابير الظالمة ويدعو إلى إنهاء الحظر. إننا إذ ندخل الألفية الجديدة، تصبح ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أمرا بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

ومن المشجع أن نعلم من الأنباء التي وردت اليوم أنه، بعد ما يقارب ٤٠ سنة، ستستأنف رحلات الطيران التجاري بين نيويورك وهافانا في الشهر المقبل. ويحدونا أمل صادق في أن يمهد هذا التطور السبيل إلى تعزيز الصلات بين الشعبين.

وترى ميانمار أن قيام الدول الأعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تؤثر الجوانب المتجاوزة للحدود الإقليمية لانطباقها على سيادة دول أخرى وعلى المصالح المشروعة لكيانات أو أفراد يخضعون للولاية القضائية لتلك الدول وعلى حرية التجارة والملاحة، أمر ينتهك المبادئ المعتمدة عالميا للقانون الدولي. إن وفد ميانمار، من منطلق مصلحة تطبيق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واتساقا مع موقفه في السنوات الماضية، سيصوت مؤيدا لمشروع القرار A/54/L.11.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): يأسف وفدي بالغ الأسف إذ أن الجمعية العامة تجد نفسها، للسنة الثامنة على التوالي، مضطرة مرة أخرى للنظر في بند جدول الأعمال المعني بالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن هذا الحظر، الذي استمر لأكثر من ٣٠ سنة، لا يوجد له أساس منطقي ولا يخدم مصالح أي من الطرفين المعنيين. والأمر الأسوأ من ذلك أنه ينتهك سيادة دول أخرى وحرية التجارة والملاحة. وفي نظرنا، ينبغي للحظر أن ينتهي، ويجب بذل كافة الجهود لدعم ذلك البلد النامي ومساعدته، ألا وهو جمهورية كوبا، حتى يتسنى له الاندماج مجددا في الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالتحرر والعولمة.

إن الشعب الكوبي، شأنه شأن جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم، لا يسعى إلا إلى العيش في سلم وكرامة. وبالتأكيد يرغب هذا الشعب الشجاع أيضا بشدة في تعزيز علاقاته الاقتصادية مع جميع شعوب العالم، بما فيها الشعب الأمريكي. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لتشجيع الطرفين، جمهورية كوبا والولايات المتحدة، على مواصلة مفاوضاتهما بجدية وعلى التوصل إلى اتفاق بغية حل خلافاتهما في أقرب وقت ممكن.

إن الحصار المفروض على كوبا الذي ينافي روح العصر، بل حتى تتجاوز آثاره الحدود الوطنية، لا معنى له. ومما يؤسف له أن الحصار لا يزال مستمرا بل إنه يزداد شدة. ونحن نعتقد أنه من الظلم معاقبة شعب بأكمله لم يرتكب أية جريمة. ألم يحن الوقت لإنهاء هذه الممارسة التجارية التقييدية التي تتناقض مع الاتجاه العالمي الحالي الذي يحبذ الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي؟ انطلاقا من هذه الروح، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار A/54/L.11.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): لست هنا فقط لأؤكد بأن وفد بلادي سوف يصوت إلى جانب مشروع القرار المعروض، فذلك من البديهيات والمسلمات، ولكني هنا أيضا لكي أهنئ الشعب الكوبي الصغير على صموده طيلة أربعة عقود وهو يجاور الولايات المتحدة، ويثبت جدارته في العيش بحرية فوق أرضه وتحت الشمس، بالرغم من وجود هذه القوة الغاشمة التي لا تحترم المجتمع الدولي أو القانون الدولي أو المواثيق الدولية فحسب، بل إنها لا تحترم حتى نفسها.

إن الشعب الكوبي يستحق كل احترام وتقدير، لأنه فضل الحرية والعيش بحرية مع الفاقة والحرمان على بيع كرامته وحريته وسيادته مقابل حفنة من الدولارات.

الشعب الكوبي يصلح مثالا لكل الشعوب التي اعتقدت بعد انهيار التوازن الدولي، أن الولايات المتحدة هي الإله الأرضي. أقول للذين تزعزعت أركان إيمانهم بأن

يجددوا إيمانهم بالله، وأن يعيدوا الثقة لأنفسهم، وبأن الله وحده لا شريك له يقول للشيء كن فيكون، ويقول له قم فيقوم، وليست الولايات المتحدة أو أية قوة أخرى.

أدعو كل الشعوب التي بدأت قياداتها تنحني أمام الولايات المتحدة وتسلم وتستسلم وتفرط باستقلالها وكرامتها وسيادتها، أدعوها لأن تحتذي بكوبا، هذا الشعب الصغير المتاخم للشواطئ الأمريكية، يفرض وجوده وحريته ولا يطأطئ رأسه على الإطلاق.

إن العيش بكرامة، ولو ليوم واحد، هو الذي يحتسب في تاريخ الشعوب. إن أمريكا ليست إلهة. وأنه لا يمكنها أن تعمل أي شيء، إن الله يعمل ما يشاء فقط.

إن الموقف الأمريكي الرسمي من كوبا يفضح جملة من الاعتبارات والدعايات. فالتشدق بالديمقراطية مفضوح في الموقف الأمريكي من كوبا. لو كانت أمريكا حريصة على الديمقراطية لما كانت تدعم باتيستا، ولو كانت أمريكا تدعم الديمقراطية أو تنحاز إليها لما وقفت مع شاه إيران وهو أكبر ديكتاتور. ولو كانت أمريكا تقف مع الديمقراطية لما وقفت مطلقا مع موبوتو ولما دعمت الآن بعض الأنظمة الديكتاتورية غير الديمقراطية. إن ما يهم أمريكا هو مصالحها وليست الديمقراطية. الذي يتحدث كذلك عن المواثيق الدولية والقانون الدولي عليه أن يحترم المواثيق الدولية والقانون الدولي. لم تحترم الولايات المتحدة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإلا بأي حق يحرم الإنسان الكوبي من توريد أو شراء حتى السلع الطبية والصحية والغذائية من السوق الأمريكية، بأي حق؟ أم أن الإنسانية تقتصر فقط على الإنسان الأمريكي؟

هذا هراء. إن إصدار قوانين في دولة واحدة ليطبق سريانها على كل الكرة الأرضية، هذا هو القانون الذي تخرج عليه بلادي وتخرج عليه كوبا وتخرج عليه كل الدول الحرة والتي تحترم نفسها وكرامتها. لا بد أنكم سمعتم عن الدول المسماة بالدول الخارجة على القانون. هذا القانون الأمريكي الذي يراد فرضه على العالم نحن نعم نخرج عليه. ولن نطأطئ رأسنا له مطلقا لأننا نؤمن بالله ونثق بأنفسنا ثقة تبلغ حد الغرور. أقول للدول التي اعتقدت أن نهاية الكون هي بنهاية التوازن الدولي وأنه فرض عليها أن تخضع للولايات المتحدة، أقول لها انظروا إلى كوبا، ولتكن مثالا لنا جميعا. ها هي كوبا باقية وحرة بقيادتها وشعبها ولم يحدث أي شيء يضرها. العيش بكرامة خير من التفريط في الكرامة ولو بخيرات كل أمريكا.

ليبيا ستقف دوما، كما وقفت، إلى جانب كل قضايا الحق، وأولها قضية كوبا التي تعاني تماما ما تعانيه بلادي من الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنه يكفي بلادي فخرا، ويكفي كوبا فخرا أن تقول في وقت تسيطر فيه قوة واحدة على هذا الكون إننا في بلداننا نعيش أحرارا ونعتمد على أنفسنا وعلى مواردنا وإننا قادرون على أن نقول لا.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى لكي تنظر في ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي، والتجاري، والمالي المفروض على جمهورية كوبا. وفي هذا الصدد، تود جمهورية الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها للأمين العام لتقريره، الذي يقدم لنا فيه استعراضا كاملا لوجهات نظر المجتمع الدولي.

ويعتقد بلدي أن الديمقراطية التمثيلية، في إطار التعددية وحرية الصحافة، أفضل نظام سياسي يكفل احترام حقوق الإنسان وحريات الفرد. وفي مجال التنمية، نرى أن الحريات الاقتصادية والحوافز الخاصة محرك النمو الحقيقي للدول.

وفي إطار هذا المفهوم للعالم والمجتمع، وهو المفهوم الذي يرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بفكرة الحرية، ترى الأرجنتين أن الاحترام الذي لا حد له لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة هو الأساس الجوهري الذي يدعم عمل المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية من طرف واحد ضد دولة واحدة وتنفيذ هذه التدابير خارج الحدود الإقليمية يمس حرية الدول الأعضاء في المنظمة بطريقة لا تبدو أنها تتفق مع الميثاق.

وتشعر جمهورية الأرجنتين أن أي نزاع قد يظهر في العلاقات الثنائية بين بلدين يجب أن يمر في الإجراءات الواردة في الميثاق. ونحن مقتنعون أيضا أن رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا أفضل طريقة لتعزيز حرية التجارة، والاتصالات، والمرونة، والحوار، وهي الوسائل التي لا غنى عنها لتشجيع التغيير صوب إرساء ديمقراطية تمثيلية في كوبا.

وقد سنت جمهورية الأرجنتين قانونا يقضي بأن أي تشريع أجنبي يهدف، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الحد من أو إلى تهديد حرية تدفق التجارة أو حركة رأس المال أو البضائع أو الأشخاص بشكل يضر ببلد معين أو بمجموعة من البلدان، لن يطبق ولن تكون له آثار قانونية بأي شكل من الأشكال داخل الأراضي الأرجنتينية. وفضلا عن ذلك، فإن أي تشريع أجنبي يسعى إلى إحداث آثار قانونية خارج حدود الدولة من خلال فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمار في بلد معين لكي يشجع على إحداث تغيير في شكل حكومة بلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، سيكون أيضا غير قابل للتطبيق على الإطلاق، ولن تكون له آثار قانونية.

ولذلك، ستصوت الأرجنتين لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يعلق وفد فييت نام أهمية كبرى على المسألة التي تنظر فيها الجمعية العامة، وهي ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

وأثناء الدورات المتتالية السبع الماضية، وضعت الجمعية العامة هذا البند في جدول أعمالها، واتخذت، بتأييد ساحق من البلدان الأعضاء، قرارات تحث على الإنهاء الفوري للسياسات التي تلجأ إلى تطبيق قوانين تتعدى حدود الدول وتدابير قسرية ضد أية دولة ذات سيادة. فهذه السياسات تنتهك المبادئ والأغراض الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويود وفد بلدي مرة أخرى أن يضم صوته إلى المجتمع الدولي في مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء الحصار والحظر اللذين فرضتهما على جمهورية كوبا لسنوات عديدة. إن سياسات فرض الحظر والحصار تتسبب في إنزال خسائر مادية وأضرار اقتصادية ضخمة بشعب كوبا. وفييت نام تؤمن بقوة بأنه لا يوجد مبرر للاستمرار في هذه السياسات العدائية ليوم آخر. وفي الواقع ما كان لهذه السياسات أن تطبق على الإطلاق.

ويود وفد بلادي أيضا أن يؤكد على ضرورة تسوية الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا من خلال الحوار والمفاوضات على أساس الاحترام المتبادل واحترام استقلال الدول وسيادتها. وفي هذا الإطار، ترحب فييت نام بكل جهد تبذله الأطراف المعنية في هذا الصدد.

وختاما، تؤكد فييت نام من جديد دعمها الثابت لكوبا، حكومة وشعبا، وتعاونها وتضامنها معها. وشعب فييت نام، مع جميع دول العالم المحبة للسلام والحرية والعدالة، سيواصل بذل قصارى جهده لمساعدة شعب كوبا على التغلب على آثار الحصار والحظر المفروضين عليه. ولذلك ستصوت فييت نام مرة أخرى لصالح مشروع القرار قيد النظر.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): هذه هي السنة الثامنة التي تنظر فيها الجمعية العامة في البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

لقد نصت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويفترض من أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما من الدول العظمى، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة الذي هو دستور هذه المنظمة العالمية ومرجعها الأول والأخير.

إن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يقرب من أربعة عقود، عرض كوبا لشتى أشكال الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الأمر الذي أدى إلى تصاعد القلق الدولي جراءه خلال هذه العقود. ولقد آن الأوان لوضع حل لهذه المشكلة الكبيرة.

إن وفدي يقدر لكوبا إعلانها عن رغبتها، في مناسبات عديدة، في إزالة هذا الحصار عن طريق الحوار. وإننا نؤيد الدعوة المخلصة لكوبا لإجراء حوار بنّاء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين، وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار.

لدى مراجعة سريعة لنتائج التصويت على هذا القرار عبر السنوات السبع السابقة تبين لنا أن عدد مؤيدي هذا القرار في تصاعد مستمر، وأن عدد الممتنعين والمعارضين لهذا القرار، هم في تناقص مستمر.

وليس هناك من أدلة على تزايد التعاطف الدولي وتأييده لضرورة إنهاء هذا الحصار، وعلى ضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بملء إرادتها وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها. ونؤكد في هذا الصدد على أن أية قرارات تختارها أي دولة من شأنها أن تمس سيادة أي دولة أخرى إنما تتنافى مع مبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء. ونشير أيضا في هذا الصدد إلى بيان قمة دول عدم الانحياز في دربان الذي طالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا الحصار الذي طال أمده والذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد عبر المجتمع الدولي في مناسبات عديدة عن رفضه للقانون الذي سنته الولايات المتحدة الأمريكية والمسمى بقانون هليمز بيرتون والذي يتجاوز التشريعات الوطنية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا. إن ذلك القانون والإجراءات التشريعية الملحقة به وآخرها القانون الأمريكي لعام ١٩٩٩ المسمى بقانون المخصصات الإضافية والمجمعة للطوارئ الذي يتضمن اثنى عشر فصلا عن كوبا. إن تلك الإجراءات تتجاهل المبدأ الأساسي المتمثل في احترام سيادة الدول وهي انتهاك لقواعد نظام التجارة الدولية علاوة على أنها انتهاك لإرادة الشعوب. وبناء على ذلك كله فإن وفدي سوف يؤيد مشروع القرار المطروح الآن على هذه الجمعية العامة الموقرة ويحمل الرقم A/54/L.11.

السيد أواني (مالي) (تكلم بالفرنسية): منذ ثمانية أعوام مضت اتخذت الجمعية العامة بأغلبية متزايدة باستمرار قرارات بشأن ضرورة رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وبالمثل أكد مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في دربان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، موقف الحركة من أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعارض جميع أعمال التداخل، والتدخل الخارجي والتدابير الاقتصادية القسرية والتدابير الأخرى، بما في ذلك القوانين والقواعد الخارجة عن نطاق التشريعات الوطنية والتي تؤثر في سيادة الدول والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لسلطاتها، وحرية التجارة والملاحة.

وتمشيا مع هذه المواقف وبناء على الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، سوف تنضم مالي مرة أخرى هذا العام إلى الدول الأعضاء التي تطالب برفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتؤكد حكومة جمهورية مالي من جديد الأهمية التي تعلقها على احترام مبادئ المساواة السيادية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدولية على النحو الوارد في مشروع القرار A/54/L.11 الذي قدمته كوبا.

وهذا هو السبب في أننا نستمر في معارضة تطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية، الأمر الذي يخالف مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية، وبالإضافة إلى أنه يشكل انتهاكا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويرى وفد مالي أنه يجب على الطرفين، كوبا والولايات المتحدة، اتخاذ خطوات لحل نزاعهما عن طريق الحوار والتفاوض.

وتشعر حكومة جمهورية مالي بقلق شديد إزاء مضاعفات الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وكما أوضح التقرير الوارد في الوثيقة A/54/929 فإن الحظر قد أعاق بصورة خطيرة التنمية الاجتماعية الاقتصادية لكوبا وزاد محنة ملايين الكوبيين سوءا، ولا سيما أكثر الفئات تضررا مثل الأطفال والنساء وكبار السن.

وفي الختام أود أن أقول إن مالي، تمشيا مع موقفها المبدئي، سوف تصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.11.

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): سأبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/54/959 المعنونة "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ويشعر وفدي كذلك بالامتنان للوفد الكوبي على تقديمه لمشروع القرار A/54/L.11 بشأن هذه المسألة.

وعلى مدى الأعوام التي نظرت فيها الجمعية العامة في هذا الموضوع، كانت زامبيا تصوت ضد الحظر المفروض على كوبا. وسوف نصوت مرة أخرى هذا العام لصالح مشروع القرار المعروض علينا. ويقوم تصويتنا على أساس التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نؤمن بشدة بأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتشريع هيلمز - بيرتون هما خرق للقانون الدولي وانتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والطابع الخارج عن نطاق التشريعات الوطنية لقانون هيلمز - بيرتون يعد تعديا على السلامة الإقليمية للدول وعائقا للملاحة الدولية والتجارة الحرة على النحو الوارد في الصك الختامي لمنظمة التجارة العالمية.

ومما يثير قلق حكومة زامبيا العميق، الآثار الضارة للحصار الاقتصادي التي زادت معاناة الشعب الكوبي، ولا سيما المجموعات الضعيفة منهم من قبيل الأطفال والنساء وكبار السن. ومن ثم، فمما لا يثير الدهشة أن الجمعية العامة قد كررت اعتماد العديد من القرارات التي تطالب برفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وزامبيا، لا توافق على تنفيذ القوانين الوطنية مثل قانون هيلمز - بيرتون خارج الأراضي الوطنية، لأن هذه القوانين تتعارض مع مبدأ المساواة المطلقة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وبعد سنوات من انتهاء الحرب الباردة، نأسف بالغ الأسف لهذه المحاولات التي تهدف الى فرض شروط على المبادئ التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول والى تأكلها.

وتستند السياسة الخارجية لزامبيا على أمور عدة من بينها مبدأ المساواة المطلقة بين الدول، وعدم التدخل، والتعايش السلمي بين الدول. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن زامبيا لم تسن أو تطبق أية قوانين لها ولاية قضائية خارج أراضيها فيما يتعلق بأية دولة من الدول. كما تسعى زامبيا الى الوفاء بنية حسنة بما تلتزم به من التزامات من حيث الاتفاقات والاتفاقيات الدولية.

وتلتزم حكومة زامبيا بالنهوض بحرية الملاحة والتجارة. وبوصفها بلدا غير ساحلي وبلدا للمرور العابر كليهما، قد أعادت التأكيد بصورة ثابتة على حق الوصول الى البحر ومنه بكل وسائل النقل سواء بالنسبة للدول غير الساحلية أو دول المرور العابر، وفقا للقانون الدولي، كما أنها ملتزمة أيضا بتنمية التجارة التي تستند الى قواعد مع كل البلدان في العالم.

وفي إطار هذه الخلفية التي تقوم على المبادئ واحترام حقوق الإنسان واستقلال الدول الأخرى، يدعو بلدي مرة اخرى الى رفع الحصار على كوبا بالكامل. ويسعدنا أن نحيط الجمعية علما بأن علاقاتنا مع كوبا تستند الى الاحترام المتبادل وإلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا بعضا. ونحن نعتقد أن هذه القيم تشكل جزءا من الأساس الذي ينبغي أن تستند إليه العلاقات السليمة بين الدول.

السيد حسمي (مالي) (تكلم بالانكليزية): إن البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا" مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ السنوات السبع المتتالية السابقة.

واعتماد القرار ٥٣/٤ المؤرخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ بأغلبية كاسحة في الجمعية العامة مثلما حدث بالنسبة للقرارات المتخذة في السنوات الماضية، إنما يشكل رفضا واضحا للجمعية وللمجتمع الدولي للحصار الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وما من شك أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي يؤيده وفدي بشدة، سيحصل على نفس هذا المستوى من التأييد - وإن لم يزد عنه. والرسالة واضحة هي: أن المجتمع الدولي لا يؤيد المساعي الأحادية للولايات المتحدة لكي تطبق خارج أراضيها قانونا محليا بشكل أساسي على كوبا، وهي دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة.

ورفض هذه السياسة العدائية تجاه كوبا أعرب عنه أيضا قادة بلدان عدم الانحياز خلال قمتهم الثانية عشرة المعقودة في دربان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ وماليزيا أيدت بشدة الوثيقة الختامية لهذه القمة التي كرر فيها رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز تأكيدهم على دعوتهم لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تضع حدا للإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا. وتكرر التأكيد على هذا الموقف في البيان الختامي لاجتماع حركة عدم الانحياز المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩.

وتنضم ماليزيا الى البلدان الأخرى في الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما يعيق بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا ويؤدي الى زيادة معاناة الشعب الكوبي. ونحن نرى أن هذه السياسة ليست سياسة إكراه فحسب بل أنها أيضا سياسة ذات طابع تمييزي تماما وتشكل انتهاكا واضحا لمبادئ القانون الدولي؛ وهي تتعارض مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومما يثير فزعنا بشكل خاص، أنها موجهة ضد بلد نام فقير وصغير لا يهدد جاره القوي، ولا سيما وأن الولايات المتحدة تعتبر نفسها حامية وداعية للتجارة الحرة العالمية، التي ينبغي أن يتمكن فيها رأس المال والسلع من الانتقال بحرية عبر الحدود الوطنية دون عائق غير ضروري.

وغني عن البيان، أن تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الأراضي الوطنية قد ألحق ضررا اقتصاديا بالغا بشعب كوبا وأدى الى معاناته معاناة لا حد لها. إن السيد ألاركون، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوبا قد أكد ببلاغة في البيان الذي أدلى به هذا الصباح على الآثار الهائلة لهذا التشريع على شعبه. وفي الوقت ذاته، يضر قانون الولايات المتحدة هذا أيضا بمصالح الدول الثالثة من خلال منعه عقد صفقات تجارية مع كوبا. ومن الواضح أن الولايات المتحدة، بوصفها داعية بقوة الى التجارة الحرة والعلاقات بين الدول، بالاستناد الى قواعد ومبادئ القانون الدولي وبما يتسق مع قيمها وتقاليدها التي تعتز بها، لا يمكن أن تواصل تضييق سياستها الراهنة ضد كوبا ذات الآثار الإنسانية الخطيرة على حياة شعب كوبا الشجاع.

وفي السنوات الماضية، كان يأمل وفدي في أن يؤثر الرفض الكاسح للمجتمع الدولي لهذه السياسة التمييزية ضد كوبا على الولايات المتحدة لكي تعيد النظر في النهج الذي تسلكه بشكل عام تجاه جارها ولكي تطور سياستها بشأن عزل كوبا الى سياسة تقوم على الحوار والتوفيق، وهو ما يليق بالعلاقات بين جارين قريبين جغرافيا. وما زلنا عند أملنا هذا.

السيد ويبيسوتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/54/259. وأنا ممتن بالمثل الى وفد كوبا لتقديمه مشروع القرار A/54/L.11 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وفي هذا الصدد، مما له صلة بالموضوع أن نذكر أن إندونيسيا كانت دائما بلدا ملتزما بالعدل والمساواة والسلم. ودستور إندونيسيا، ينص بوضوح على أهمية هذه المبادئ. ويشكل تنفيذها أحد الالتزامات الأساسية الواردة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها دوليا بصفة عامة. ومن ثم، فإن إندونيسيا ما برحت تشجب بقوة استخدام التدابير القسرية كوسيلة للضغط في العلاقات بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وفي هذا الصدد، من المؤسف أن نلاحظ أن الحصار الاقتصادي الأحادي الجانب قد فرض على كوبا منذ ٣٧ سنة، وهو ما يتجلى فيه الاستمرار في تطبيق سياسات عهد ولّى لا يمكن الدفاع عنها. وفضلا عن ذلك، فمما يبعث على الجزع تطبيق قانون وطني يرتب آثارا خارج الأراضي الوطنية.

ومما توضحه التجربة، أن الغايات من فرض جزاءات نادرا ما تتحقق، لا تؤدي إلا الى أضرار مادية هائلة وإلحاق خسائر اقتصادية كبيرة بالسكان المدنيين في الدولة المستهدفة. ولهذا السبب القاهر، اعتمدت الجمعية العامة خلال السنوات السبع الأخيرة، قرارات بشأن ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومن المهم، إبراز أن عدد الدول المؤيدة لهذا القرار يزيد عاما بعد عام. ففي العام الماضي، أيدت ١٥٧ دولة أو ٨٥ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القرار ٥٣/٤.

وفي الوقت الذي تركز بلدان عديدة اهتمامها على ضرورة التدخل الإنساني في حالات الصراع، يكون من الصعب على الأقل لوفد بلادي أن يفهم الأسباب الكامنة وراء فرض هذه الجزاءات أخذا بعين الاعتبار ما لها من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة. كما أنه من الصعب أن نفهم التعليل المنطقي الذي يبرر الإطاحة بحق الشعب في العيش في كفاية اقتصادية.

وبقدوم ألفية جديدة، من المشجع أن نلاحظ أن هناك تغيرات كثيرة في وجهات النظر والسياسات العامة قد تبلورت فعليا في المجال السياسي، مما يعد مؤشرا على

ظهور حقبة إيجابية جديدة. وفي هذا السياق نرى أن الوقت قد حان لاعتماد سياسة واقعية تجاه كوبا تتضمن تحولا من العزلة إلى المشاركة الإيجابية.

ويؤمن وفد بلادي إيمانا راسخا بأن تسوية النزاعات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تتم من خلال الحوار والمفاوضات التي تسترشد بالميثاق وتقوم على أساس مبادئ السيادة والمساواة في السيادة بين الدول وحسن الجوار.

وفي ضوء ما سبق، يكون من الأمور السديدة أن نلاحظ أن اجتماع وزراء الشؤون الخارجية ورؤساء الوفود لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ دعا مرة أخرى الأطراف المعنية إلى الامتثال الدقيق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وشدد على ضرورة إنهاء الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا.

فلهذه الأسباب سيصوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أكرر موقف حكومة بلادي من التمديد المستمر الخارج عن نطاق التشريع الوطني للحصار التجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة وشعب جمهورية كوبا.

لقد دعت ناميبيا مرارا وتكرارا إلى إنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن قانون هيلمز - بيرتون وتشريع داماتو يمثلان خرقا للقانون الدولي وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، فإن هذه التدابير العقابية تتعارض مع روح العولمة التي طال الحديث عنها، ومع التعايش السلمي والتجارة الحرة.

ولا يزال الحصار الاقتصادي يحدث آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية لكوبا، كما أنه صعَّب على نحو بالغ مشتريات ذلك البلد من الغذاء والدواء والوقود والمواد الخام اللازمة للإبقاء على حياة الشعب الكوبي. ونتيجة لذلك يتعرض الشعب الكوبي، ولا سيما النساء والأطفال، لمعاناة هائلة.

لقد أعرب قادة بلدان عدم الانحياز عن رفضهم لهذه السياسة العدوانية الموجهة ضد كوبا خلال مؤتمر القمة الثاني عشر الذي عقدوه في ديربان، جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على نحو ما يرد في الوثيقة الختامية التي تؤيدها ناميبيا بقوة. وفي تلك الوثيقة كرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز دعوتهم الجماعية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع حد للإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد كوبا. وتكرر التأكيد على هذا الموقف في البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وفي هذا الصدد، فإن ناميبيا التي تحتفظ وتتمتع بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على حد سواء تحث على رفع هذا الحصار فورا وذلك لمصلحة شعبي البلدين.

ولهذه الأسباب الوجيهة والعملية ستصوت ناميبيا مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.11 الذي عرضه في وقت سابق السيد ريكاردو الاركون دي يسادا رئيس المجلس الوطني لجمهورية كوبا.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): إن بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" يعرض مرة أخرى على الجمعية العامة للنظر فيه.

ويشارك وفد بلادي وفودا أخرى في المطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. إننا نفعل ذلك لإيماننا الراسخ بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وضرورة الالتزام بها.

وانطلاقا من هذه السياسة لا تسن جامايكا أية قوانين ولا تتخذ أي تدابير تؤثر على سيادة أي دولة أو المصالح المشروعة لمواطنيها أو تعرقل حرية التجارة والملاحة. وتعارض جامايكا بقوة تطبيق التشريعات الوطنية خارج نطاقها.

وكما ذكر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية من جامايكا في بيانه إلى الجمعية العامة في هذه الدورة، فإن

"استمرار فرض الحصار على كوبا يشكل مصدرا للتوتر ويحمل مخاطر اندلاع الصراع، وهذا يشكل قلقا بصورة خاصة بالنسبة للدول المجاورة". (A/54/PV.17، الصفحة ٤)

وتود جامايكا أن يحرز تقدم في إنشاء منطقة سلم وتعاون في البحر الكاريبي، ولتحقيق هذا الهدف نحث الطرفين على الدخول في عملية حوار بناءة من أجل وضع حد لسياسات المواجهة والإبعاد، وذلك بغية تطبيع العلاقات.

لذلك، يؤيد وفد بلادي مضمون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.11 وسنصوت لصالح اعتماده.

السيد بندورا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): كما حدث في سنوات عديدة من قبل، تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في موضوع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك دون أن يوجد أي مؤشر على أن هذه التدابير التي لا مبرر لها، سترفع قريبا.

ويأسف وفد بلادي لأنه على الرغم من المناشدات والقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة، فإن الولايات المتحدة لم تجد بعد أنه من الممكن وضع نهاية لهذه التدابير الانفرادية التي لا تزال تخنق اقتصاد دولة عضو وتعرقل التجارة والتعاون الدوليين. ونأسف بشكل خاص لأن الحصار ما زال يسبب معاناة غير واجبة للشعب الكوبي، ليس من خلال آثاره الاقتصادية المدمرة فحسب، بل أيضا بحكم القيود التي كثيرا ما يفرضها على الاستجابة الدولية للاحتياجات الإنسانية في ذلك البلد.

وقد لاحظنا التدابير المحدودة التي سمحت بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نطاق الاتصالات بين شعبي كوبا والولايات المتحدة. إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق لأنه ليس هناك دليل على السبيل الذي يستهدف توسيع نطاق هذه التدابير لجمع الطرفين في حوار.

ولا نزال نشعر بقلق أيضا إزاء أن ما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون بما له من آثار غير مقبولة وواسعة أكثر مما ينبغي على سيادة دول أخرى، يظل يستخدم كصك مرجعي في الولايات المتحدة. وقد اتخذت الجمعية العامة وحركة عدم الانحياز موقفا واضحا ضد قانون هيلمز - بيرتون بوصفه قانونا غير مشروع ويفتقر إلى الشرعية بموجب القانون الدولي. ولا تزال تنزانيا تؤيد ذلك الموقف، كما تؤيد حتمية إجراء حوار بين البلدين. ونحن نرى إمكانيات هائلة للتعاون بين الدولتين، رغم الخلافات القائمة بينهما. ولا نرى أن تلك الخلافات تبرر فرض الحصار، ولا التدابير التشريعية بعيدة الأثر التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وما زلنا نشعر أيضا بتأثر عميق إزاء المناشدة التي وجهها البابا يوحنا بولس الثاني بالنيابة عن الشعب الكوبي إثر زيارته لذلك البلد في العام الماضي. لقد كانت تلك المناشدة التي وجهها البابا هي ما سعت الجمعية العامة وفرادى بلداننا إلى تأكيده وتعزيزه في كل مناسبة عبر السنين. ونحن نحث أصدقاءنا في الولايات المتحدة على الاهتمام بهذه المناشدة. ونحثهم كذلك على الابتعاد عن المخلفات المقيدة والمدمرة التي تركها الماضي، وإعادة إشراك كوبا في حوار موسع يؤدي إلى إنهاء الحصار وتطبيع العلاقات بين البلدين.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): إن تعددية الأطراف التي تمثلها هذه المنظمة تحظى بالاعتراف العالمي باعتبارها من أفضل السبل التي تؤدي إلى إيجاد حلول للمشاكل المشتركة التي تتطلب بحكم طبيعتها ونطاقها استجابات جماعية. ولهذا السبب، تتشاطر فنزويلا الاعتقاد بالحاجة إلى أن تستمر الجمعية العامة في نظرها في البند المتعلق بضرورة وضع نهاية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وفي سياق عملية الترابط المتنامي، بل وبينما تتوالى النداءات من أجل حرية الوصول إلى الأسواق المالية والسلع والخدمات، من المفارقات العجيبة أن نشهد حالات يجري فيها بشكل انفرادي إقامة عقبات تعرقل ذلك التفاعل دون مراعاة لما تحدثه من آثار على التنمية البشرية لشعب ما، بل والأكثر من ذلك عندما تشهد أن تلك العقبات تقام بتطبيق معايير داخلية لها آثار تتجاوز نطاقها الوطني أو تتنافى والقانون الدولي العام.

وترفض فنزويلا تطبيق تدابير قسرية انفرادية مثل قانون هيلمز - بيرتون، لأننا نرى أن هذه الإجراءات تنتهك سيادة الدول، وتؤثر على المصالح المشروعة لكيانات ومواطنين خاضعين للولاية القضائية لأطراف أخرى، وتقوض قواعد التجارة الحرة التي تنص عليها منظمة التجارة العالمية. لهذا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر التأكيد على مضمون إعلان أسانسيون الذي اعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، فضلا عن بيانات مماثلة أخرى أصدرتها الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر في منطقتنا.

ونود كذلك أن نشير إلى أنه في مؤتمر القمة الأيبرو - أمريكي السابع الذي انعقد في جزيرة مارغاريتا، فنزويلا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعرب أن رؤساء دول وحكومات بلدان تلك المجموعة عن رفضهم تطبيق ذلك القانون لأنهم يرون أنه ينتهك المبادئ التي تحكم التعايش الدولي ويتعارض مع روح التعاون والصداقة التي ينبغي أن تتصف بها العلاقات فيما بين جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي يتحرك المجتمع الدولي نحو توطيد الديمقراطية والحريات الأساسية، يكون من الضروري أن تتضافر الجهود بحيث تتمكن جميع الدول من حسم نزاعاتها وفقا للتدابير المعترف بها من القانون الدولي، وليس من خلال القسر السياسي والاقتصادي أو أي نوع آخر من الضغوط التي تقوض سيادة الدول. وترى فنزويلا أن الحصار المفروض على كوبا يتنافى والقانون الدولي، وحق تقرير المصير للشعوب، والتنمية البشرية. ونأمل في أن يكون بالإمكان وضع نهاية له في وقت قريب.

وفي ضوء هذه الاعتبارات سيصوت وفد بلادي تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.11 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

السيد تشونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تؤيد روسيا مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة المعنون: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ونشاطر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رأيها المؤيد لرفع الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، بوصفه تدبيرا انفراديا ينتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية للقانون والعدالة الدوليين.

ونحن مقتنعون بأن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا هو من مخلفات الحرب الباردة ولا بد من وقفه. وما زلنا نعارض الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة لتشديد الحصار، خصوصا توسيع نطاق الآثار الممتدة خارج حدود الدولة، وبالتالي غير المشروعة، لقانون الحرية والتضامن الديمقراطي لكوبا المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦. ونرى أن هذا القانون في مجمله تمييزي ويتنافى ومعايير القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة.

وتشعر روسيا بقلق بالغ إزاء المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على بلدان ثالثة ومنظمات دولية معينة لجعلها تحد من تعاونها مع كوبا. ومن الواضح أن هذه المحاولات تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن النهج الذي نراه لحسم هذه المشكلة المتمثل في رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا بشكل خاص، وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بشكل عام، من شأنه أن يساعد في تحسين الحالة في المنطقة ويفضي إلى زيادة إدماج كوبا في العلاقات الاقتصادية العالمية، وبالتالي يساعدها في التقدم على طريق الإصلاح.

وروسيا، من جانبها، تلتزم على نحو صارم بالمبادئ المحددة في القرار ٤/٥٣، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وهذه المبادئ هي المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية. ونؤكد من جديد على نيتنا في أن نستمر في إقامة علاقات تجارية واقتصادية طبيعية مع كوبا، على أساس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، وبتوافق تام مع التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها بشكل عام، دون أي تمييز أو مساس بالحقوق القانونية للأطراف ومصالحها.

وبالطبع، سيصوت الوفد الروسي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد التوم (السودان) (تكلم بالعربية): تنظر الجمعية العامة الموقرة، وللعام الثامن على التوالي، في مسألة على غاية من الأهمية وهي استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء أحادي قسري وظالم على كوبا.

وفي كل الدورات السابقة، جدد هذا المنبر الموقر رفضه القاطع لسن وتطبيق مثل هذه الإجراءات وذلك لقناعته الراسخة أنها تشكل انتهاكا صارخا وبيّنا لأحكام القانون الدولي، ومبادئ حرية التجارة، والأعراف التي يقوم عليها نظام التجارة العالمية، فضلا عن انتهاكها لسيادة الدول، والمساواة السيادية بين صغيرها وكبيرها.

وكما هو الحال في التقارير السابقة التي أعدها الأمين العام حول هذه المسألة، فقد أبان تقريره المقدم للدورة الحالية في الوثيقة A/54/259، الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا كإجراء قسري وأحادي. لقد نقل لنا تقرير الأمين العام الانعكاسات السالبة لهذا الإجراء على القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي، خاصة القطاع الزراعي والخدمات الصحية.

ورغم ما أعلن عنه بشأن اتخاذ الدولة التي قامت بتطبيق هذا الإجراء التعسفي تعديلات تسمح بصادرات الدواء والمواد الغذائية بهدف تخفيف الآثار الإنسانية، فإن واقع الأمر كما تؤكده الحكومة الكوبية يشير إلى خلاف ذلك. إذ لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على تطبيق صارم وشامل لقوانين الحصار الذي تفرضه على كوبا. بل واستمرت خلال العام الحالي، في إصدار تحذيرات رسمية، وتهديدات بتطبيق جزاءات على الشركات الأوروبية التي تنفذ استثمارات في كوبا. كما جرى إحباط كافة المبادرات التي سعى البعض من خلالها لتعديل تلك القوانين.

لقد امتد إجراء فرض الحصار الاقتصادي القسري الأحادي والذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية كنمط هام في سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها الذاتية، ليشمل إلى جانب كوبا دولا نامية أخرى من بينها السودان على النحو الذي سرى تنفيذه منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧. إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بالإجراءات الاقتصادية الأحادية التي اتخذتها ضد السودان بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بتحطيم مشاريعه الاقتصادية والتنموية التي بناها مقتطعا من موارده الشحيحة وإمكاناته المحدودة، وذلك بشن عدوان مسلح على مصنع الشفاء السوداني لإنتاج الأدوية في آب/أغسطس من العام الماضي. وما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكل السبل والوسائل القسرية لعرقلة مسيرة التسوية السلمية للنزاع في بلادي على النحو الذي تدركه الوفود الموقرة.

إن النزعة الأحادية لفرض إجراءات قسرية تشكل انتهاكا صارخا وبيّنا لأحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتقاصا لحق كافة الأمم في تحديد وتبنّي خياراتها السياسية والإنمائية. ولقد أكدت قرارات الجمعية العامة الانعكاسات السالبة لهذه الإجراءات من منع لانسياب التجارة العالمية، وعرقلة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية مما يحرم هذه الدول من فرص الاندماج في مسيرة التكامل والتفاعل البنّاء بين كل الدول لبناء مستقبل أفضل للبشرية، في ظل علاقات دولية يسودها مناخ صحي، واحترام كامل لسيادة الدول صغيرها وكبيرها.

إن هذه الإجراءات تحرم الدول من حقها في التنمية، وهو من أهم حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق فإن فرض العقوبات الاقتصادية يُعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

وختاما، يرفض السودان مجددا قيام أي دولة بسن أو تطبيق قوانين تتجاوز الحدود الوطنية. ومن هذا المنطلق يطالب وفد بلادي برفع الحصار الجائر على كوبا والسودان والجماهيرية العربية الليبية وسائر الدول الأخرى التي تتعرض مجتمعاتها لمثل هذه الإجراءات التعسفية الأحادية.

كما يؤكد وفد بلادي مساندته ودعمه لمشروع القرار المقدم من وفد كوبا، وسوف نقوم بالتصويت لصالحه.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): منذ ٤٠ عاما تفرض الولايات المتحدة حصارها اللاإنساني على كوبا خلافا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذا الحصار تسبب في معاناة هائلة لـ ١١ مليون مواطن كوبي وأودى بحياة الآلاف منهم، مثلما أكدت ذلك العديد من التقارير الدولية المحايدة.

وكلما ارتفعت الأصوات الدولية المنادية بوقف هذا الحصار اللاإنساني كلما ازداد التعسف الأمريكي في

تشديد هذا الحصار حتى تجاوزت آثاره شعب كوبا، حيث خلف قانون هيلمز/بيرتون لعام ١٩٩٦ آثارا واسعة تتجاوز حدود الإقليم الوطني الكوبي، وتنتهك بصورة مباشرة سيادة الدول الأخرى وحقها في التبادل التجاري الحر مع كوبا، الأمر الذي يشكل خرقا جسيما آخر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن كونه انتهاكا لقواعد النظام التجاري الدولي.

إن الحصار الأمريكي على كوبا الذي يواجهه شعب كوبا بصمود أسطوري ليس حالة فريدة في التعامل الأمريكي مع دول العالم الذي ازداد تعسفا منذ نهاية الحرب الباردة. فالولايات المتحدة طبقت عام ١٩٩٨ عقوبات انفرادية ضد ٧٥ بلدا مجموع سكانها أكثر من نصف مجموع سكان الأرض. والولايات المتحدة هي الطرف الدولي الوحيد الذي يصر على استمرار العقوبات الشاملة المفروضة على العراق، رغم أنه أصبح واضحا من التقارير التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق قد قتلت أكثر من مليون مدني عراقي، ودمرت البنى التحتية والنسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي.

نكرر أخيرا الدعوة للولايات المتحدة أن تحكّم العدل والمنطق والقانون في سلوكها، وأن تستجيب لإرادة المجتمع الدولي وتنهي حصاراتها ضد الشعوب وتشرع في تغليب منطق الحوار والتعاون استنادا إلى قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما وندعو جميع الدول الأعضاء للتصويت لصالح مشروع القرار المعروض في الوثيقة A/54/L.11، لأن ذلك سيعطي من جديد رسالة واضحة للولايات المتحدة بأن تتخلى عن استراتيجية الحصار الخرقاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح، إذا لم يكن هناك اعتراض، إقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند فورا.

تقرر ذلك.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وتود جنوب أفريقيا أن تغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتؤكد الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة من جانب واحد على جمهورية كوبا. ونود أن نذكّر في هذا الصدد بالوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المعقود في ديربان، بجنوب أفريقيا، والتي أعربت عن "القلق البالغ إزاء توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني بحكم طبيعته واستمرار اتخاذ التدابير التشريعية التي يقصد منها تكثيف هذا الحصار" (A/53/667، المرفق الأول، الفقرة ٢٥٥). وعلاوة على ذلك فقد دعا وزراء الشؤون الخارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز، أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، إلى إنهاء ذلك الحصار المفروض من جانب واحد، والذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ومبدأ حُسن الجوار. فقد سبب خسائر مادية جسيمة وأضرارا اقتصادية للشعب الكوبي.

وتقع على عاتق جميع الموقّعين على ميثاق الأمم المتحدة واجب ومسؤولية إعلاء رؤى ومبادئ الميثاق وما يفرضه من التزامات. وهذه المبادئ ملزمة لجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وهي تكرر التأكيد على المساواة بين الدول ذات السيادة وضرورة عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتتضمن هذه المبادئ أيضا حرية التجارة الدولية والملاحة الدولية، وكل منهما جزء لا يتجزأ من كثير من الصكوك القانونية الدولية.

وعلى مدى عقود، ظلت كوبا تعاني من هذا الحصار الاقتصادي الظالم الأحادي الجانب، والذي يشكل انتهاكا للقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وما برح الحصار يسبب، علاوة على ذلك، معاناة لا توصف لسكانها المدنيين.

وما زالت جنوب أفريقيا، شأنها شأن غالبية الدول الأعضاء، تعارض قانون هيلمز - بيرتون لما يمثله من تهديد لسيادة الدول الأخرى ولطبيعته الانفرادية ولتجاوزه حدود النطاق الوطني، فضلا عن أنه يعوق التدفق الحر للتجارة الدولية. ومن ثم تشجع حكومة جنوب أفريقيا، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وبما يتفق مع القرار ٤/٥٣، وما إلى ذلك، على تسوية النزاع من خلال المفاوضات السلمية بين الطرفين. وفي هذا الصدد فإن التفاعل البناء سوف يشجع على الثقة والائتمان المتبادلين كما يشجع على التعايش في وئام بين الدولتين.

وستؤيد جنوب أفريقيا مرة أخرى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والوارد في الوثيقة A/54/L.11.

ونحن نفعل ذلك، كما أكد الرئيس مبيكي في خطابه أمام الجمعية العامة عند افتتاح المناقشة العامة لهذه الدورة، أن الوقت قد حان كي نتخذ تدابير تكفل استلهام أفعالنا بمبادئ الميثاق، وكي نشارك جميعا فيما يحدث في العالم.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد جرى التأكيد على الحاجة الماسة إلى قيام نظام تجاري منصف ومأمون وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به ومتعدد الأطراف في جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة تقريبا المتعلقة بالمسائل المالية والتجارية وما يتصل بها من إعلانات واستنتاجات ختامية صادرة عن الاجتماعات الرفيعة المستوى في هذه المنظومة. كما أقر أيضا بتوافق الآراء، سنة بعد أخرى، بالحاجة إلى تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ومناخ للاستثمار إيجابيين ومؤاتيين بالنسبة للبلدان النامية، مما ييسر زيادة نصيبها من التجارة والتمويل على المستوى الدولي، وهو تطور ضروري للنمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل البناء. وقد طالبت هذه الصكوك أيضا جميع البلدان بإلغاء جميع التدابير التي من شأنها أن تعوق التعاملات الدولية التجارية والمالية. وقد أكدت الدول الأعضاء من جديد، في عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في إطار الأمم المتحدة، التزاماتها بدعم وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب، كما جددت تلك الالتزامات.

إن تعزيز التعاون الدولي وعلاقات الصداقة بين الدول، وتوطيد الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، أمور هي أيضا أهداف رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من وجود بيئة دولية جديدة ومؤاتية لتعزيز الحوار البناء والشراكة الحقيقية للنهوض بمزيد من التعاون الاقتصادي من أجل التنمية، فإن اللجوء إلى تدابير اقتصادية انفرادية قسرية آخذ في التزايد. ومثل هذه السياسات والتدابير تشكل عقبات رئيسية تعترض طريق الحرية المالية وإمكانية وصول جميع البلدان إلى الموارد المالية، ومن ثم فإنها تعرقل التنمية الاقتصادية واتساع نطاق العلاقات المالية على جميع المستويات.

ويتعين على جميع البلدان الامتناع عن اللجوء إلى مثل هذه التدابير والإجراءات، التي تتعارض تعارضا مطلقا مع أحكام الميثاق فضلا عن القانون الدولي الممثل في شتى الصكوك والوثائق الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي المتعلق بالقضاء على الفقر وسوء التغذية، والإعلان المتعلق بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. وتؤثر هذه التدابير والإجراءات تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تؤثر على الأنشطة الإنسانية للبلد المستهدف، وتعوق بالتالي تمتع الشعب الخاضع لهذه التدابير تمتعا كاملا بحقوق الإنسان؛ ومن ثم يجب إلغاء تلك التدابير إذا كانت قد طُبقت.

ولكل دولة حق لا يمكن إنكاره في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دون تدخل من دولة أخرى بأي شكل من الأشكال. ولما كان الهدف النهائي لهذه التدابير هو تقويض السلم والأمن الدوليين، وإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان الأخرى، فإن جمهورية إيران الإسلامية شأنها شأن غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، تدعو إلى إزالة الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا والقضاء عليه، وهي تعتقد أن الخلافات بين الدول ينبغي تسويتها بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد دعا المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المعقود في جنوب أفريقيا إلى إلغاء التدابير والإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد كوبا.

ويود وفدي، وهو على علم بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تواجهها الأمة الكوبية نتيجة للحصار، أن يعلن عن تأييده مرة أخرى لأي خطوة قد ترغب الجمعية العامة في اتخاذها لحل الموضوع قيد المناقشة بالوسائل السلمية وعلى أساس الإعلان بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، سوف يصوت وفدي تأييدا لمشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وينبغي أن يرفض المجتمع الدولي بوضوح وضع وتطبيق إجراءات من جانب واحد والقوانين والتنظيمات التي تتخطى نطاق التشريع الوطني وتخلف آثارا ضارة

على حرية التجارة والتمويل وسيادة دول أخرى أو مصالحها الاقتصادية والتجارية والمالية، أو المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص تحت ولايتها التشريعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/54/L.11.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وأود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي الوفود بها من مقاعدها.

السيد كوربي (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع القرار A/54/L.11، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة الى الاتحاد الأوروبي وهي - بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي أن أشير إلى الموقف المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وأن أؤكد من جديد بهذه المناسبة أن الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي في علاقاته مع كوبا يرمي إلى تشجيع عملية انتقال تدريجية وسلمية إلى الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية، فضلا عن تحقيق انتعاش مستدام وتحسين مستويات المعيشة للشعب الكوبي. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأنه قد تحققت بعض التطورات الإيجابية في عام ١٩٩٨، ولكنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والاقتصادية في كوبا، ويعرب عن أمله في إجراء تحسينات دائمة وموضوعية.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كوبا تغيرا ضئيلا جدا، ولم تشهد حالة حقوق الإنسان أي تغيُّر على الإطلاق. ولم تستمر التطورات الإيجابية التي شهدتها حقوق الإنسان بعد زيارة البابا. فعلى سبيل المثال، أدين أربعة من قياديي المنشقين الكوبيين في إجراءات قضائية مغلقة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن. وكان رد فعل المجتمع الدولي قويا ضد ذلك الإجراء باعتباره انتهاكا لحرية التعبير. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء بعض جوانب القانون الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ والذي يعاقب على ممارسة المواطنين لحقهم في الإعراب عن آرائهم وفي نشر المعلومات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان من قبيل حرية التفكير والرأي والتعبير والتجمع وإنشاء الجمعيات، والحقوق المرتبطة بإعمال العدالة، تقع على عاتق السلطات الكوبية، ويحثها، في هذا الصدد، على أن تفرج عن جميع سجناء الضمير وأن تعيد إدماجهم بصورة تامة في المجتمع. ونناشد السلطات الكوبية أن تتعاون على النحو الأوفى مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ولقد دأبت كوبا على العمل بنشاط كبير في شتى المحافل الدولية والإقليمية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بمشاركتها في مؤتمر القمة بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ويسلّم الاتحاد الأوروبي بأن الحكومة الكوبية اتخذت خطوات لتحقيق تكامل اقتصادي أفضل، ويؤكد على ضرورة انفتاح الاقتصاد الكوبي بصورة مطردة ولا رجعة فيها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد رغبته في أن يصبح شريكا لكوبا في هذه العملية. بيد أن تعاونه الكامل مع كوبا يعتمد على إدخال تحسينات في مجالي حقوق الإنسان والحرية السياسية.

وحسبما عبَّر عنه الموقف المشترك للاتحاد بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإن سياستنا لا تهدف إلى إجراء تغيير عن طريق اتخاذ تدابير قسرية، تؤدي إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب الكوبي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه كوبا هي في المقام الأول مسألة تخص هاتين الحكومتين. ولكن الاتحاد الأوروبي عارض بوضوح توسيع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى خارج حدودها الوطنية، من قبيل الحصار

المذكور فيما يسمى بقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦.

وفضلا عن ذلك، نود أن نؤكد من جديد أن معارضة الاتحاد الأوروبي الشديدة، من حيث القانون والمبدأ على حد سواء، لفرض مقاطعة ثانوية وسن تشريع تترتب عليه آثار خارج حدود الوطن بأثر رجعي لا تزال دون تغيير.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي تشريعا واتخذ إجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص العاديين أو المتمتعين بصفة قانونية المقيمين في الاتحاد الأوروبي ضد الآثار الخارجة عن الحدود الوطنية والمترتبة على قانون هيلمز - بيرتون؛ ويمنع ذلك التشريع وتلك الإجراءات الامتثال لهذا القانون.

وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق في مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، على مجموعة من قوانين الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، بما في ذلك التزام إدارة الولايات المتحدة بمقاومة سن أي تشريع من هذا النوع في المستقبل تترتب عليه آثار تتخطى حدود الوطن، وتوصلنا إلى تفاهم يتعلق بنظم تعزيز حماية الاستثمارات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو حسم المسائل المعلقة مع الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. بيد أننا نؤكد أن التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مجموعة القوانين لا بد من أن تماثله الولايات المتحدة. ونأمل في إحراز تقدم في هذا المجال.

ولهذه الأسباب جميعها، سوف تؤيد دول الاتحاد الأوروبي بالإجماع مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعترض الولايات المتحدة مشروع القرار هذا غير الحكيم وتشجع جميع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها. إن قرار الولايات المتحدة بالإبقاء على الحظر التجاري المفروض على حكومة كوبا هو مسألة تتعلق بصورة محددة بالسياسة التجارية على صعيد ثنائي وليست مسألة تصلح أن يُنظر فيها في الجمعية العامة أو أن تنظر فيها الجمعية العامة. والمضمون الذي ينطوي عليه مشروع القرار ومفاده أن الولايات المتحدة تمنع الآخرين من الاتجار مع كوبا هو ببساطة مضمون خاطئ. فالدول ذات السيادة تقرر بنفسها أية دول أخرى سوف تتاجر معها. وبسبب السياسات والإجراءات القمعية التي تمارسها حكومة كاسترو نفسها، اختارت الولايات المتحدة ألا تتاجر مع الحكومة الكوبية.

ولقد فرضت الولايات المتحدة ولا تزال تفرض حظرا تجاريا اقتصاديا ثنائيا كعنصر من عناصر سياسة تعزيز الديمقراطية في كوبا. وبينما تبقي إدارة كلينتون على الحظر التجاري الثنائي فإنها تتحرك نحو التوسع في الاتصال مع السكان الكوبيين على نحو كبير، ونحو زيادة التحويلات والسماح ببيع الأغذية والمنتجات الزراعية إلى الكيانات الخاصة. وظل الشعب الأمريكي على سخائه البالغ في تقديم المساعدة الإنسانية إلى كوبا. والهدف من هذه السياسة هو تعزيز الانتقال إلى شكل ديمقراطي للحكم وحماية حقوق الإنسان وإتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني لإحراز التقدم والتهيئة للازدهار الاقتصادي الذي تحرم السياسات الاقتصادية المأساوية للحكومة الكوبية شعبها منه.

وتعتقد سلطات حكومة كاسترو أن حقوق الإنسان للشعب الكوبي - أو بالأحرى حرمانه منها - أمر يتعلق بها وحدها. وحكومتي لا توافق على ذلك. فاعتقادنا الأساسي القائم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أن انتهاكات حقوق الإنسان في أي دولة مسألة تشغل المجتمع الدولي بأسره.

وينبغي أن ينصب تركيز المجتمع الدولي، كما يتجلى في الأمم المتحدة، على أزمة حقوق الإنسان المستمرة في كوبا بدلا من الجوانب الثنائية من جهود الولايات المتحدة، بغية تيسير الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في كوبا. ولا يفيد مشروع القرار قيد النظر إلا في صرف انتباه المجتمع الدولي، والأسوأ من ذلك أنه قد يشجع السلطات الكوبية على الانغماس في سياساتها المضللة بدرجة مأساوية.

السيد سيخوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سوف يؤيد وفد جمهورية بيلاروس مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الوثيقة A/54/L.11.

إن جمهورية بيلاروس لا توافق على اعتماد أي تدابير ثنائية خارج الحدود تكون ذات طابع تعسفي وتتعارض مع قواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تسمح إلا لمجلس الأمن وحده بالتصرف فيما يتعلق بفرض الجزاءات. فهذه التدابير تتعارض مع المبادئ المسلم بها عموما بالنسبة للمساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ المزيد من الخطوات للقضاء على الممارسات التجارية التمييزية، وإلى وقف الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على كوبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين لتعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.11.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
استونيا، جورجيا، لاتفيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المغرب، نيكاراغوا، السنغال وأوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.11 بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٤/٢١).

[بعد ذلك أبلغت وفود سانت فنسنت وجزر غرينادين، والكاميرون، والمملكة العربية السعودية الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشاطر اليابان وفودا كثيرة في القلق الذي أعربت عنه اليوم إزاء مشكلة تطبيق الأحكام خارج أقاليمها، كالمشكلة الناشئة عن قانون هيلمز - بيرتون في الولايات المتحدة. وكانت حكومتي تتابع عن كثب تنفيذ القانون والظروف المحيطة به؛ وتظل شواغل اليابان قائمة بلا تغيير. ومن ثم فإن وفدي بعد أن نظر في المسألة بكل عناية صوت تأييدا لمشروع القرار A/54/L.11.

وبينما تؤيد اليابان مشروع القرار فإننا نظل على رأينا بأنه قد يكون من المفيد أن ننظر فيما إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هي فعلا أنسب محفل للتصدي لهذه القضية البالغة التعقيد. ففيما يتعلق بالحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ترى اليابان أن من الملائم أن يبحث البلدان عن حل عن طريق الحوار الثنائي، ومن ثم تدعوهما إلى تعزيز الجهود لتحقيق هذه الغاية.

واغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى حالة حقوق الإنسان في كوبا. فحكومتي ترحب بزيارة المقرر الخاص المعني بالعنف المرتكب ضد المرأة، الذي عينته لجنة حقوق الإنسان، والذي أفاد أن الحكومة الكوبية اتخذت تدابير إيجابية كثيرة لتحسين حالة المرأة. ومع ذلك، يظل القلق يساور اليابان إزاء حالة حقوق الإنسان الراهنة في كوبا، وتظل تأمل في تحسنها.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): تتشاطر كندا مع الولايات المتحدة هدف تشجيع الديمقراطية والتحرر في كوبا. إلا أننا ما برحنا نتابع تحقيق هذا الهدف بوسائل أخرى. ولا تزال حكومة كندا تعتقد أن سياسة الإشراك البنّاء تتيح فرصا أكبر للتأثير بصورة مفيدة على كوبا في الأجل البعيد.

وكندا تعارض أساسا الحصار الاقتصادي، وصوتنا بالتأييد على مشروع القرار A/54/L.11، الذي يدعو إلى إنهاء الجزاءات. وإن فعالية هذا الحصار الذي دام ٤٠ عاما في تحقيق أهدافه وتشجيع التحرر في كوبا كانت ضئيلة.

وترحب كندا مع الارتياح بالدلائل الناشئة على زيادة الانفتاح وزيادة المرونة من جانب الولايات المتحدة، وبخاصة الإعلان عن زيادة الاتصالات بين الأشخاص فيما بين البلدين؛ ولقد أيّدنا منذ أمد طويل هذا الإشراك البنّاء.

وتؤكد كندا من جديد على موقفها بأن الولايات المتحدة ليست وحدها المسؤولة عن الصعوبات التي تواجهها كوبا. فالعام الماضي، على سبيل المثال، لم يشهد أي تخفيف من حدة سياسة القمع المنظم التي تنتهجها الدولة الكوبية إزاء حقوق مواطنيها في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الحركة.

وستواصل كندا ممارسة سياسة تتسم بالانفتاح والصراحة في حوارها مع كوبا، ولا تزال تعارض الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا، بما يترتب عليه من آثار إنسانية بالنسبة لشعب كوبا.

السيد سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يشاطر وفد بلدي الوفود الأخرى فيما أعربت عنه فعلا من قلق بشأن مشكلة انطباق الولاية القضائية خارج حدود الإقليم والتي جسَّدها ما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون. وهذا التشريع ينطوي على آثار بعيدة المدى بالنسبة للمعايير والمبادئ العامة في القانون الدولي.

وإذا نظرت حكومة جمهورية كوريا في هذه المسألة لعدة سنوات، فقد قررت أن تصوت مؤيدة مشروع القرار A/54/L.11. ولا ينبغي أن يعني هذا القرار أننا لم نعد نشعر بالقلق إزاء الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوبا. ويحدونا الأمل أن يتم إحراز تقدم في هذا الصدد في المستقبل القريب.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد أوروغواي أن يعلل تصويته على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

لقد صوت وفد أوروغواي مؤيدا مشروع القرار هذا على أساس أحد المبادئ الأساسية والتقليدية في سياسته الخارجية - وهو النهوض بالتجارة الحرة دون أية قيود - وأيضا على أساس حقيقة أن قوانين أوروغواي لا تعترف بانطباق القوانين الداخلية خارج حدود الإقليم. ونعتبر أن أعمالا من هذا القبيل تمثّل انتهاكا واضحا للسيادة الوطنية، وهي مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، وكذلك انتهاكا لميثاق هذه المنظمة.

ولا ترى أوروغواي أن ذلك هو الطريق المناسب لتحقيق الانفتاح الديمقراطي في كوبا. ولذا فإن أوروغواي ستواصل اتخاذ أية خطوات ترى أنها قد تسهل تحقيق هذا الانفتاح المرغوب، وتعزز التمتع الكامل بالحريات والحقوق التي يتيحها النظام الديمقراطي.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): كما كان الحال في السنوات السابقة، فقد صوت وفد البرازيل مؤيدا

القرار المتعلق بهذا الموضوع الذي اتخذ للتو. وفي رأينا أن تسوية المنازعات بين الدول يجب أن تتم بالوسائل السلمية. وأن أية تدابير قسرية، مثل الجزاءات أو الحظر، هي استثناءات لهذه القاعدة العامة. ولا ينبغي اللجوء إلى هذه التدابير إلا عندما تستنفد جميع الوسائل الأخرى، وعلى أية حال فإنها ينبغي أن تستند استنادا راسخا إلى القانون الدولي.

وتؤكد البرازيل من جديد على موقفها بأن الممارسات التجارية التمييزية وانطباق القانون المحلي خارج الولاية الإقليمية يتعارضان مع ضرورة تعزيز الحوار وضمان سيادة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فالجزاءات وسياسات الحظر التي تتعارض والقانون الدولي تزيد من حدة التوترات. فإذا كانت تؤثر على مصالح دولة ثالثة، كما هي في هذه الحالة، فإن المجتمع الدولي يكون لديه أكثر من سبب للشعور بالقلق.

وبالإضافة إلى أن هذا الحصار قد رفضته الجمعية العامة، فإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية قد جرى رفضه في عدد من المحافل الدولية الأخرى مثل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، ومؤتمر قمة الأيبيري - الأمريكي والمنظومة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية. كما أن الحظر لا يتماشى والالتزامات القانونية للأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وتنضم البرازيل إلى ما يشبه الإجماع الدولي في رفض هذه التدابير الأحادية.

السيدة جيانغ زيوان (الصين) (تكلمت بالصينية): لقد صوت وفد الصين مؤيدا القرار الذي اتخذ للتو.

لقد اتخذت الأمم المتحدة على مدار السنوات العديد من القرارات التي تحث جميع الدول على التقيد بميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وتنادي إنفاذ القوانين والتدابير التي تعرض للخطر الحقوق والمصالح المشروعة لدول ثالثة. إلا أن حكومة الولايات المتحدة، وللأسف، لم تستجب لنداءات المجتمع الدولي. فهي ترفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وإن استمرار الجزاءات والحظر المفروضين من حكومة الولايات المتحدة يثير صعوبات كبيرة بالنسبة للشعب الكوبي في سعيه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح، مما يقيد بصورة خطيرة الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعبها. ونساء كوبا وأطفالها يتحملون العبء الأكبر من المعاناة، ولا سيما بالنسبة لصحتهم ورفاههم.

وإن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك حقوق الإنسان لشعوب الدول الأخرى، وتدابيرها الأحادية تعوق أيضا مشاركة كوبا في التجارة والاتصالات الاقتصادية بصورة طبيعية مع العديد من البلدان الأخرى، وبذلك تنتهك بصورة خطيرة الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا.

وينبغي ألا يسمح لهذه الظاهرة بأن تستمر. ويخبرنا التاريخ بأن الخلافات بين الدول لا يمكن أن تُحسم بطريقة فعالة إلا على أساس الاحترام المتبادل لخيارات الدول الأخرى ومن خلال الحوار والتفاوض على قدم المساواة. ونأمل بأن تتخذ حكومة الولايات المتحدة تدابير بنّاءة تتماشى مع العصر.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تعتقد الحكومة النرويجية بوجود تمييز واضح بين التدابير الأحادية والجزاءات التي يعتمدها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. فالجزاءات التي يعتمدها المجتمع الدولي من خلال المنظمات ذات الصلة والتمثيلية هي وحدها التي تتمتع بالشرعية الضرورية، ولا ينبغي لأي بلد أن يفرض تشريعاته على بلدان ثالثة.

ولذا أيدت النرويج مرة أخرى هذا العام مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، والوارد في الوثيقة A/54/L.11. وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن النرويج راضية عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا. بيد أننا لا نعتبر أن سياسة العزل من خلال اتخاذ تدابير أحادية، كالحظر موضوع المناقشة، هي استجابة مناسبة للحالة والتطورات في كوبا.

وتعتقد النرويج أنه يمكن تحقيق المزيد من خلال الحوار البنّاء، الذي لا ينبغي استبعاد أي موضوع منه. ونحن الآن نشارك في هذا الحوار البنّاء والمفتوح مع السلطات الكوبية، وهو حوار يتركز على حقوق الإنسان.

السيد بلومنتال (استراليا) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت استراليا مؤيدة للقرار ٢١/٥٤. وفي حين أن استراليا تشاطر غيرها الشعور بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات السياسية في كوبا، فإننا لا نعتبر أن عزل كوبا عن طريق الجزاءات الاقتصادية يمثل وسيلة فعالة لتحقيق إصلاح سياسي وفي مجال حقوق الإنسان. وما فتئت استراليا تعرب عن معارضتها، من حيث المبدأ، لقيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسن وتطبيق قوانين وتدابير تمس آثارها، التي تتجاوز حدود تلك الدول، سيادة دول أخرى ومصالح مشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة. وفي رأي استراليا، أن هذه القوانين والتدابير تخالف مبادئ القانون الدولي وحسن المعاملة بين الدول. وتشعر استراليا بالقلق إزاء الجوانب في قانون هيلمز - بيرتون التي تتجاوز من طرف واحد الحدود الوطنية، وهو القانون الذي يدون الحظر ويوسع نطاقه باستهداف المستثمرين الأجانب في كوبا.

ولهذه الأسباب، صوتت استراليا مرة أخرى مؤيدة للقرار الذي قدم في إطار هذا البند.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠